الدكتور
بلعيساوي محمد الطاهر
أستاذ محاضر بكلية الحقوق والعلوم السياسية
بجامعة فرحات عباس - سطيف

التزامات البنك في الاعتمادات المستندية

منشورات الحلبي الحقوقية

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	5
الباب الأول: تحديد التزام البنك والنظام القانوني للاعتماد مستندي	17
الفصل الأول: تحديد التزام البنك	19
المبحث الأول: العلاقات الناشئة عن الاعتماد المستندي...	20
المطلب الأول: علاقة المشتري بالبائع	21
المطلب الثاني: علاقة المشتري بالبنك المنشئ	28
الفرع الأول: التزامات العميل المشتري	28
الفرع الثاني: التزامات البنك تجاه العميل	30
المطلب الثالث: علاقة البنك المنشئ بالمستفيد (خطاب الاعتماد)	32
الفرع الأول: تعريف خطاب الاعتماد	33

الموضوع	الصفحة

الفرع الثاني: مضمون خطاب الاعتماد 34

المبحث الثاني: التزام البنك بحسب طبيعة الاعتماد المستندي 37

المطلب الأول: طبيعة الاعتماد ووجود التزام البنك من عدمه 41

الفرع الأول: التزام البنك في الاعتماد المستندي القابل للإلغاء 41

الفرع الثاني: التزام البنك في الاعتماد المستندي غير القابل للإلغاء 44

المطلب الثاني: أوصاف التزام البنك في الاعتمادات المستندية 49

الفرع الأول: الاعتماد القابل للتحويل 49

الفرع الثاني: الاعتماد المقدم الدفع والمؤجل الدفع 52

الفرع الثالث: الاعتماد المستندي العام والخاص 53

المبحث الثالث: خصائص التزام البنك 56

المطلب الأول: التزام البنك مباشر ونهائي 58

الفرع الأول: التزام البنك مباشر 59

الفرع الثاني: التزام البنك نهائي 60

المطلب الثاني: التزام البنك مستقل ومجرد 70

الفرع الأول: التزام البنك مستقل 70

الفرع الثاني: التزام البنك مجرد 76

الموضوع	الصفحة

المبحث الرابع: اختلاف المراكز القانونية لأطراف العلاقات الناشئة عن الاعتماد المستندي 79

المطلب الأول: اختلاف المركز القانوني لأطراف خطاب الاعتماد عن عقد البيع 80

المطلب الثاني: اختلاف المركز القانوني لأطراف عقد فتح الاعتماد عن عقد البيع 83

المطلب الثالث: اختلاف المركز القانوني لأطراف خطاب الاعتماد عن عقد فتح الاعتماد 85

المطلب الرابع: اختلاف المركز القانوني بين البنك المصدر والبنوك المتدخلة 88

الفصل الثاني: النظام القانوني للاعتماد المستندي ونطاق التزام البنك 97

المبحث الأول: القواعد التي تحكم الاعتمادات المستندية.. 99

المطلب الأول: نشأة القواعد والعادات الموحدة المتعلقة بالاعتماد المستندي 100

المطلب الثاني: ما قدمته القواعد الموحدة نشرة رقم 600 لقانون الاعتمادات المستندية 102

المطلب الثالث: مدى الزامية القواعد والعادات الموحدة.. 106

المبحث الثاني: القانون الواجب التطبيق على الاعتمادات المستندية 112

المطلب الأول: الاعتماد ينفذه بنك واحد 113

الموضوع	الصفحة
المطلب الثاني: الاعتماد ينفذه أكثر من بنك	116
المبحث الثالث: المستندات التي يقوم عليها الاعتماد المستندي	119
المطلب الأول: مستندات النقل	120
الفرع الأول: تعريف سند الشحن	120
الفرع الثاني: شروط سند الشحن المقبول لدى البنوك	124
الفرع الثالث: التزام البنك بقبول سند شحن نظيف...	126
الفرع الرابع: مستندات الشحن الأخرى المنصوص عليها في القواعد والعادات الموحدة	129
المطلب الثاني: مستندات التأمين	136
الفرع الأول: أهمية وثيقة التأمين وشكلها	136
الفرع الثاني: بيانات ومبلغ التأمين	139
الفرع الثالث: المخاطر	141
المطلب الثالث: الفاتورة التجارية	145
الفرع الأول: أهمية الفاتورة التجارية	146
الفرع الثاني: بيانات الفاتورة التجارية	147
المطلب الرابع: المستندات الاضافية	149
المبحث الرابع: نطاق التزام البنك بفحص المستندات	153
المطلب الأول: عدم مطابقة المستندات لشروط الاعتماد..	158

الموضوع	الصفحة

الفرع الأول: المستندات الغير صالحة لأداء وظيفتها... 159

الفرع الثاني: المستندات المشكوك في صحتها 161

الفرع الثالث: المستندات المتأخرة التقديم 163

المطلب الثاني: موقف الآمر من المستندات المخالفة 166

الفرع الأول: رفض المستندات (الترك) 166

الفرع الثاني: دعوى التعويض 169

المطلب الثالث: دعوى الاسترداد أو الرجوع بالاسترداد على المستفيد 172

الفرع الأول: الرجوع على أساس قانون الصرف 172

الفرع الثاني: الرجوع على المستفيد لعدم سلامة تقديم المستندات 173

الفرع الثالث: الرجوع على المستفيد بدعوى الحلول محل المشتري 175

الباب الثاني: خصوصية الاعتماد المستندي والطبيعة القانونية لالتزام البنك 181

الفصل الأول: خصوصية الاعتماد المستندي 183

المبحث الأول: المبادئ العامة في فحص المستندات 184

المطلب الأول: الفحص الدقيق للمستندات من حيث شكلها 184

المطلب الثاني: العناية المعقولة في الفحص 188

الفرع الأول: مقدار العناية المعقولة 190

الموضوع	الصفحة

الفرع الثاني: المدة المعقولة للفحص 194

الفرع الثالث: مبدأ قصر الفحص على المستندات 197

الفرع الرابع: الإخطار بالمستندات غير المطابقة 199

المبحث الثاني: قاعدة التنفيذ الحرفي كأساس للشكلية في الاعتمادات المستندية 202

المطلب الأول: أثر قاعدة التنفيذ الحرفي على علاقات الاعتماد المستندي 205

الفرع الأول: علاقة البنك بالعميل 205

الفرع الثاني: علاقة البنك بالمستفيد 206

الفرع الثالث: علاقة البنوك فيما بينها 208

المطلب الثاني: الاستثناءات الواردة على قاعدة التنفيذ الحرفي 210

الفرع الأول: الاستثناءات المتضمنة في القواعد والعادات الموحدة 210

الفرع الثاني: الأخطاء الفنية 213

المطلب الثالث: مدى الالتزام بمعيار التطابق الحرفي.... 216

الفرع الأول: نظرية التقدير الشخصي 217

الفرع الثاني: معيار التطابق المعقول 220

الفرع الثالث: المعيار المزدوج 224

الفرع الرابع: تقييم المعايير السابقة 226

الموضوع	الصفحة

المبحث الثالث: مدى مسؤولية البنك عن التزامه بالفحص 229

المطلب الأول: مسؤولية البنك المنشئ عن المخالفات..... 230

المطلب الثاني: مسؤولية البنوك المتدخلة في تنفيذ الاعتماد عن المستندات 232

الفرع الأول: مدى مسؤولية البنك المنشئ عن أعمال البنوك الوسيطة 233

الفرع الثاني: مسؤولية البنك المعلن (المبلغ) 234

الفرع الثالث: مسؤولية البنك الوسيط المفوض بالدفع 236

الفرع الرابع: مسؤولية البنك المؤيد 238

المطلب الثالث: أسباب عدم مسؤولية البنك 240

الفصل الثاني: التكييف القانوني لالتزام البنك 245

المبحث الأول: مدى قابلية الحجز على قيمة الاعتماد 247

المطلب الأول: مدى إمكانية المشتري في القيام بالحجز على حق المستفيد 248

الفرع الأول: موقف الفقه 249

الفرع الثاني: موقف القضاء 250

المطلب الثاني: مدى إمكانية البائع الحجز على مبلغ الاعتماد (غطاء الاعتماد) 257

المطلب الثالث: أثر الحجز على استقلالية التزام البنك.. 262

الموضوع	الصفحة

المبحث الثاني: الغش و أثره في الاعتمادات المستندية..... 265

المطلب الأول: تقديم الإشكال الذي يثيره موضوع الغش... 265

المطلب الثاني: مختلف الآراء التي قيلت بشأن الغش.... 267

المطلب الثالث: الرأي الراجح في مسألة الغش 269

المبحث الثالث: النظريات العقدية في التكييف القانوني لالتزام البنك 277

المطلب الأول: نظرية الوكالة 278

المطلب الثاني: نظرية الكفالة 282

المطلب الثالث: نظرية الإنابة 285

المطلب الرابع: نظرية الاشتراط لمصلحة الغير 288

المطلب الخامس: نظرية القبول الصرفي 294

المطلب السادس: نظرية الوعد بالتعاقد المجرد 296

المبحث الرابع: مدى صلاحية نظرية الإرادة المنفردة في تفسير الطبيعة القانونية لالتزام البنك 299

المطلب الأول: تقديم النظرية 299

المطلب الثاني: هل تعتبر إرادة البنك هي مصدر التزامه تجاه المستفيد 303

خاتمة 309

قائمة المراجع 323

الفهرس 337